وادغمت في الدال الثانية تنبيه قال الشارح قوله المضارع مبتدا وهو مبتدا ثان
خبره مامر قوله ماكان عينه ولامه من جنس واحد وهو لكرة موصوفة او معرفة صفته
والجملة بعدها صفته او صلته والاول اولى وجملة هو ماكان خبر المبتدا الاول وقوله من التوحي
حال وقوله ويقال الاصح جملة معترضة بين المبتدا والخبر ويجوز ان يكون فصل المضاعف مضافا
ومضافا اليه انتهى بالمعنى مع زيادة مما افاده المحقق اللقاني فقال الظاهر قوله في حد التلويح انه
حال جعله حالا من المبتدا وهو وان كان جائزا عند سيبويه لكنه ممتنع عند الجمهور وهو الاصح كما
قاله الشارح في بعض كتبه البيانية انتهى وقال الوالد رحمه الله تعالى انما قال ويجوز ان يكون الخ
الموزن بان فيه بعدا ما لانه ليس حرف الموانين ان يورد والفصل مضافا انما يضيفون
الكتاب والباب فيقولون كتابه كذا وبابه كذا وفصل في كذا وهو اعني المضاعف صرفا ما يحي
المجرد والمزيد فيه كما اقتضاه اطلاقه ماكان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد
وكذا ايكما لمذكور حرفا ثانيه ولامه الاولى في الكون من جنس واحد عينه ولامه الثانية ويقال له
ايضا مضاعف الرباعي المطابق ايضا بفتح الباء اسم مفعول صار المطابقة وهو المواخذة تقتل الاثنين
بين شيئين اذا جعلتهما على حد واحد وقد طوبق بينه بين الفاء واللام الاولى والعين واللام
الثانية كذا في الشرح وما ذكره من كون المطابق وان كان صحيحا في نفسه الا ان الاليق كونه اسم مكان
لا اسم مفعول كما لا يخفى تنبيه انما قال المصنف ايضا لانه يسمى مضاعفا واصم كما مر وانما سمي اصم
مع انه لادغام فيه حتى تتحقق فيه الثقل علة له على الثلاثي المشتمل على الادغام كما حمل اللقاني الخالي
عن الادغام محمولا عليه فجوز لزلزل الشيء زلزلة وزلزالا اي حركه انتهى سؤال وجواب مثلث كما في القاموس
تنبيه كان الاولى ان يمثل للرباعي المزيد مثال الثلاثي ليتوجه حمر اقتصاره على لفظ الرباعي فيما عرف
عما اقتضاه على مثال الرباعي المجرد ان المراد من لفظ الرباعي المذكور الرباعي المجرد خاصة قاله

اسم مفعول

الوالد

الوالد رحمه الله تعالى فاؤه الزاء مثلثة كما في القاموس يجوز في نحو من كل رباعي مضاعف
كسر الفاء وفتحها والكسر افصح بخلاف العكس فصح خود ضرب فانه بالكسر البتة ولما
كان ههنا مظنة سؤال وهو انه لم الحق المضاعف بالمعتلات وجعل من قبيل السالم
منها مع ان حروفه حروف الصحيح اشار الى جوابه بقوله وانما الحق المضاعف
بالمعتلات الخ كذا في الشرح وقال الوالد رحمه الله تعالى في حاشيته يجوز ان يكون
السؤال الذي استشعره المصنف هو انه لم الحق المضاعف بالسالم وذكر عقيبه مقدما
على المعتلات مع ما هو مقرر عندهم ان المضاعف ملحق بالمعتلات وبعض الثمن
حينئذ انه ما الحق المضاعف بالمعتلات الا لان حرف التضعيف يلحقه الابدال
والحذف فقط وهذا القدر لا يوجب ان لا يكون المضاعف صحيح حروفه ملحقا
بالسالم من جهة اخرى الحاقا استحق به ان يذكر بعد السالم بلا واسطة بعدما على
المعتلات انتهى لان حرف التضعيف يلحقه الابدال ايضا وهو كما قال ابن الحاجب في الشافية
جعل حرف مكان حرف غيره قال شارحها الحازمي قال كان حرف ولم يقل عوض حرف
احترازا عن جعل حرف عوضا من حرف في غير موضعه نحو همزة ابنوا اسم وتاء عدة وزنة
ولا يسمى ذلك بدلا الا بجوزا وقال غيره احترازا عن رد المحذوف في مثل ابوا فانك
اذا نسبت اليها قلت ابوي واحوي وتحكي بردها وجعلها هي مكانها فيصدق
حينئذ انه جعل حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالا اذ ليس جعل حرف مكان حرف غيره
بل هو جعل حرف مكان حرف هو نفسه وبهذا القيد خرج نحو اخت وبنت عن التعريف
فانا وان قلنا الفيها محوض عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه فان المراد بكونه
في مكانه ان يكون العوض فالزم كان الاصل فاكما في اخ وهو عينا ان كان مكانه كذلك
الاصل عينا كما في قال ولاما ان كان الاصل لاما كما في عاء وزاد الاعلى المعنى

Copyright © King Saud University